

مبادئ الاقتصاد الجزئي
الفصل الدراسي الثاني
العام الدراسي ١٤٣٠ - ١٤٣١ هـ
د. عبد اللطيف موسى بلغرسة



نظام التعليم المطور للانتساب
كلية علوم الإدارية والتخطيط
قسم الاقتصاد

الفصل السادس

السياسات الحكومية

Government Policies



عناصر المحاضرة

- مقدمة
- سياسات تحديد الأسعار والأجور
- تحديد الحد الأعلى للأسعار
- تأثير تحديد الحد الأعلى للأسعار
- تحديد الحد الأدنى للأسعار
- تأثير تحديد الحد الأدنى للأجور
- السياسات الضريبية
- سياسات استقرار دخول المزارعين
- أثر تقلبات الإنتاج على دخول المزارعين
- سياسات استقرار أسعار المنتجات الزراعية



سياسات تحديد الأسعار والأجور

تحديد الحد الأعلى للأسعار

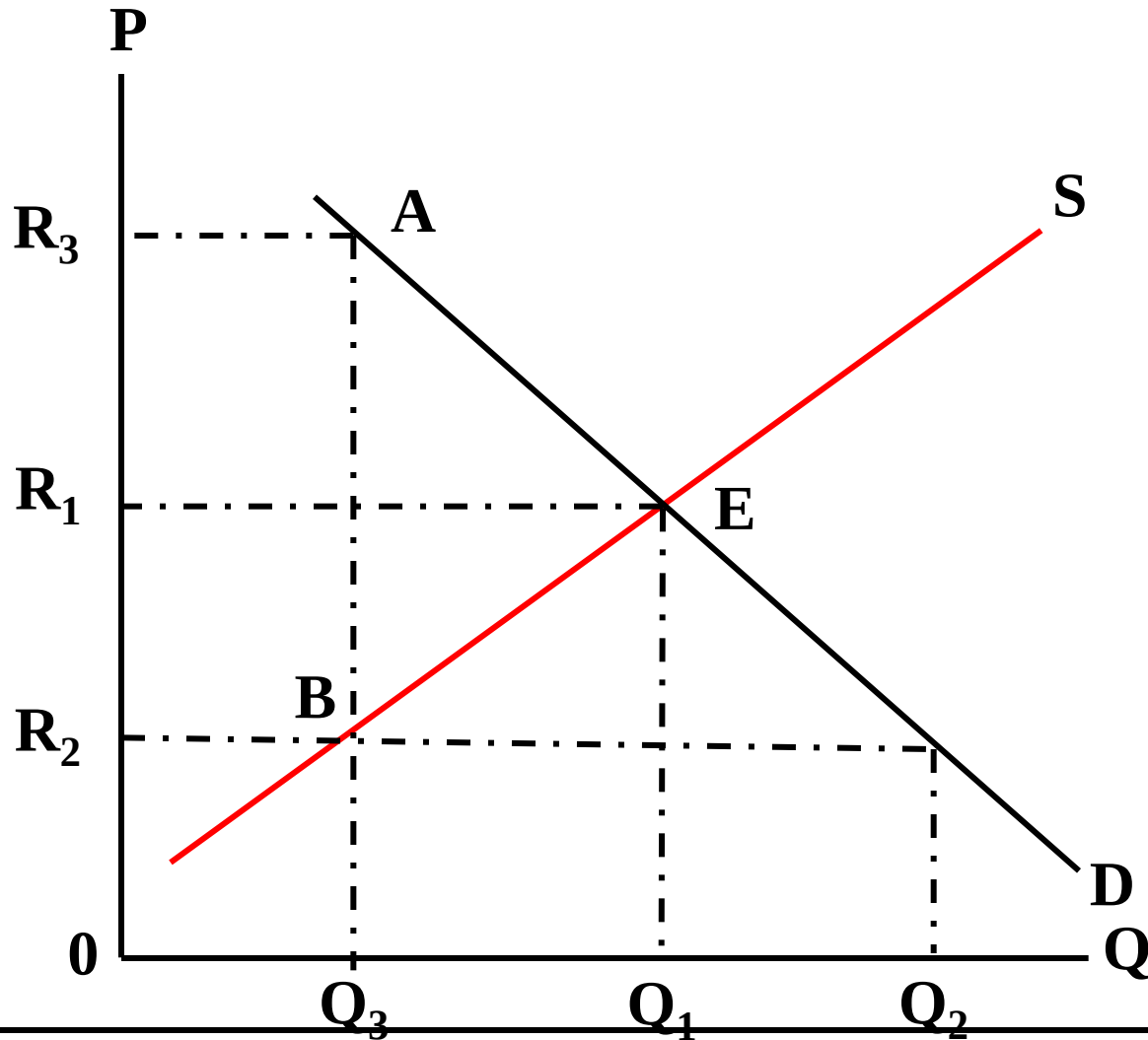
تشريع الحد الأعلى للسعر هو قانون يلزم المتعاملين في سوق سلعة معينة بعدم زيادة السعر عن المستوى المنصوص عليه في القانون.

يوضح [الشكل \(٥-١\)](#) وضع التوازن في سوق استئجار المساكن في إحدى المدن، حيث أن متوسط الإيجار عند التوازن هو (R_1) وعدد المساكن المطلوبة والمعروضة هو (Q_1) .

تأثير تحديد الحد الأعلى للسعر

- حدوث نقص أو عجز في السلعة.
- هدر الموارد في البحث دون جدوى.
- ظهور السوق السوداء حيث تباع السلعة بأسعار قد تفوق سعر التوازن الأصلي.





الشكل (٦-١): وضع حد أعلى للإيجار عند R_2 يتسبب في عجز قدره $(Q_2 - Q_3)$ وارتفاع في إيجارات السوق السوداء قد تفوق إيجار التوازن قبل تدخل الحكومة وقد يصل الإيجار في السوق السوداء إلى R_3 كحد أقصى.

تحديد الحد الأدنى للأسعار

وهو قانون لا يجيز بيع سلعة معينة بأقل من السعر الذي حدده القانون، مثل قانون الحد الأدنى لأجور العمال غير المهرة.

يوضح [الشكل \(٥-٢\)](#) وضع التوازن في سوق للعمال غير المهرة في غياب التدخل الحكومي، حيث (W_1) و (L_1) هما أجر التوازن وعدد العمال عند التوازن.

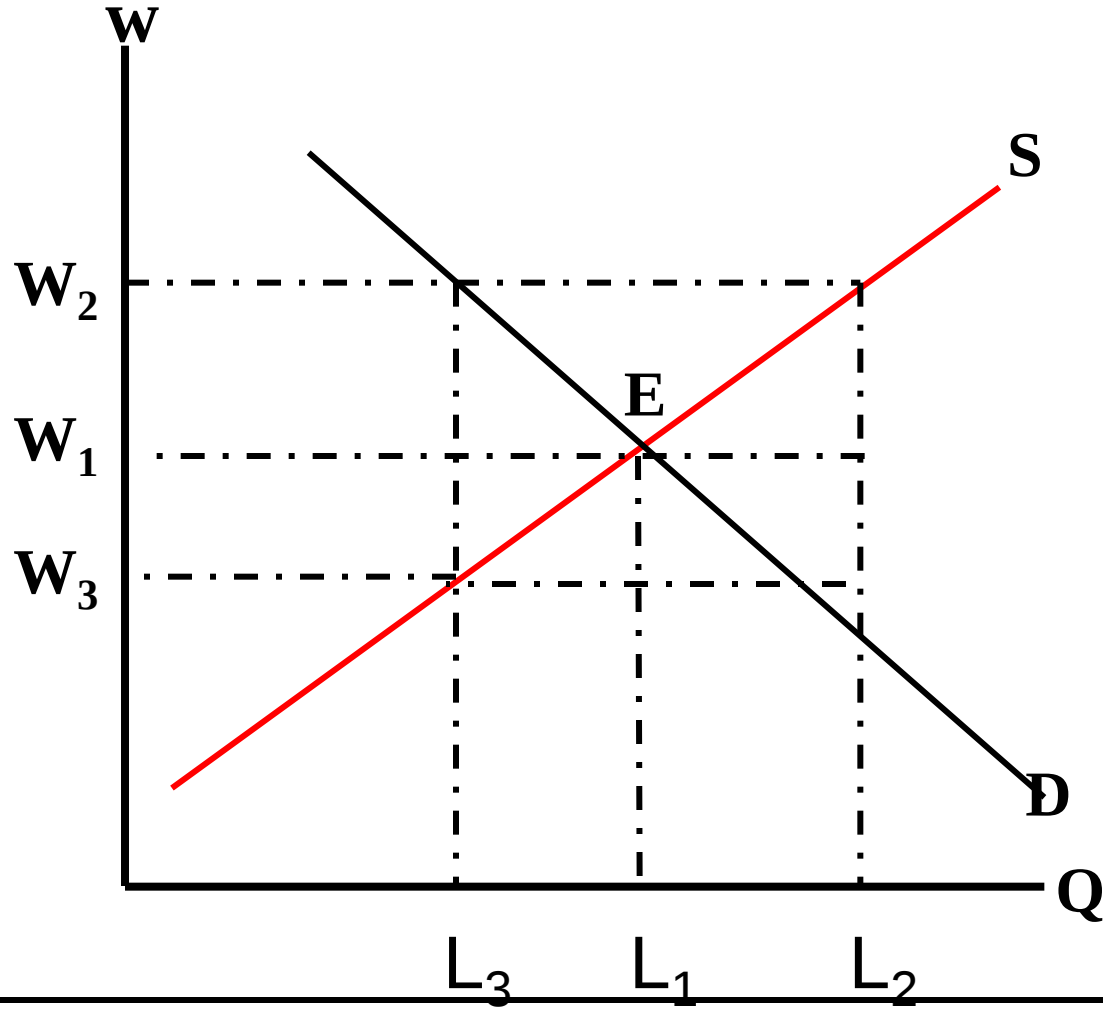
تأثير تحديد الحد الأدنى للأجور

➤ ظهور البطالة بين العمال غير المهرة.

➤ هدر الموارد في البحث عن العمل دون جدوى.

➤ ظهور سوق سوداء يقبل العمال فيها بأجور قد تقل عن أجر التوازن الأصلي.





الشكل (٦-٢): وضع حد أعلى لأجور العمال غير المهرة يتسبب في ظهور بطالة قدرها $(L_2 - L_3)$ مما يدفع العمال إلى قبول أجور قد تقل عن أجر التوازن قبل التدخل الحكومي، وقد تصل إلى W_3 كحد أدنى.

السياسات الضريبية

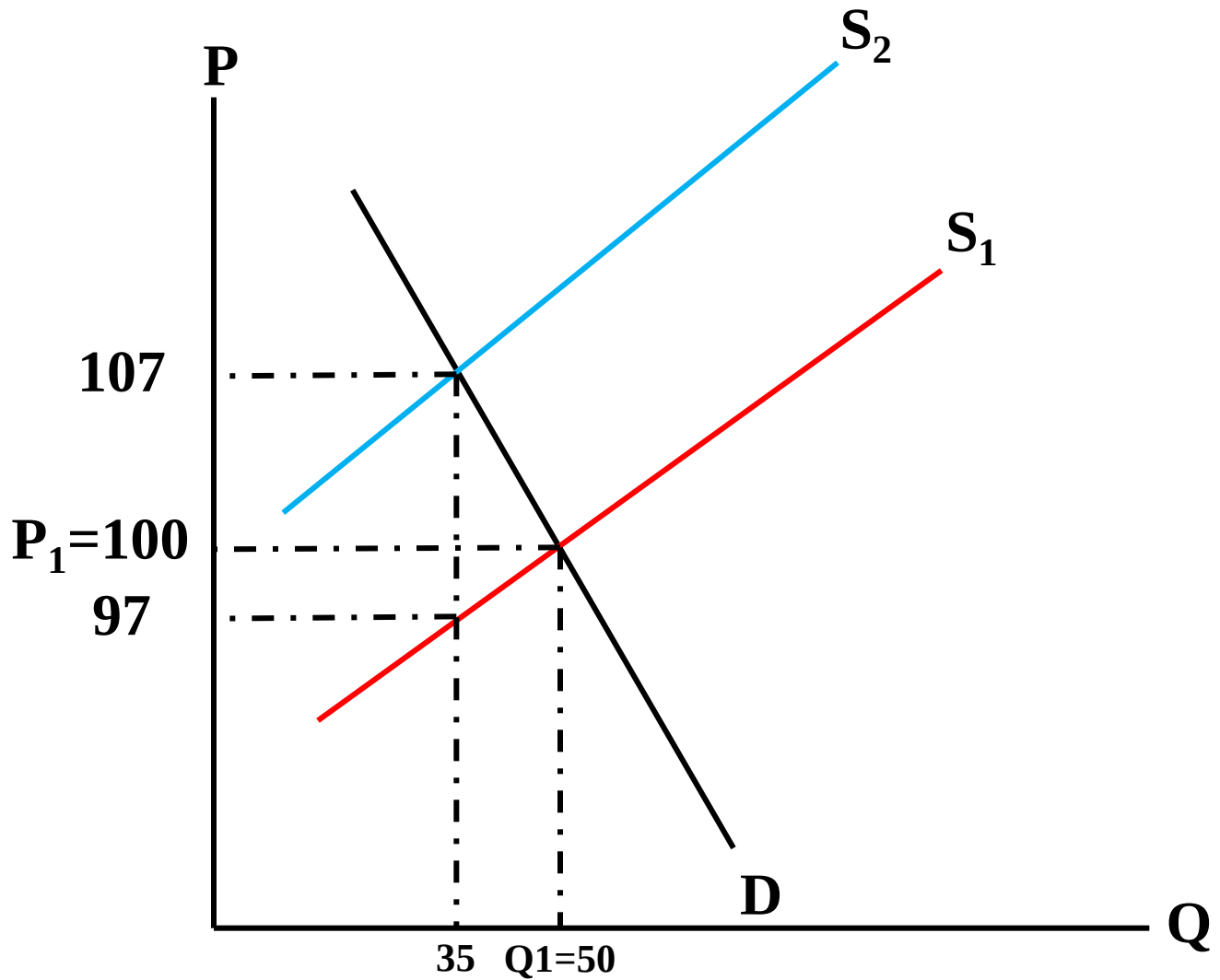
ضريبة الإنتاج

ضريبة الإنتاج هي قدر من المال تأخذه الحكومة من المنتج أو البائع مقابل كل وحدة مباعه من السلعة أو الخدمة. وفي الشكل (٣-٥) نفترض أن سوق السلعة X كان في حالة توازن قبل فرض الضريبة عند ($P_1=100$ و $Q_1=50$)

توزيع العبء الضريبي

في حالة ضريبة الإنتاج أو المبيعات تقع مسؤولية سداد الضريبة على المنتج أو البائع، ولكن هل يسدد البائع الضريبة بالكامل من إيرادات البيع أم أن بإمكانه نقلها كلياً أو جزئياً إلى المستهلكين؟





الشكل (٦-٣): فرض الضريبة ينقل منحنى العرض من S_1 إلى S_2 يرتفع سعر المشتري إلى ١٠٧ دينار بدلاً من ١٠٠ دينار ويسهم في سداد الضريبة بمقدار ٧ دنانير، بينما ينخفض سعر البائع إلى ٩٧ دينار ويسهم بمقدار ٣ دنانير في سداد الضريبة. وتحصل الحكومة على إيراد كلي قدره ٣٥٠ دينار.

الطلب عديم المرونة

يفترض في هذا التحليل أن للسلعة منحنى عرض اعتيادي ذي انحدار موجب، أما الطلب على السلعة فهو غير مرن تماماً، فمنحنى الطلب في هذه الحالة يكون عمودياً كما يتضح من [الشكل \(٥-٤\)](#).

الطلب المرن تماماً

في هذه الحالة يفترض أن للسلعة منحنى عرض اعتيادي ذي انحدار موجب، أما الطلب على السلعة فهو طلب مرن تماماً كما يتضح من منحنى الطلب الأفقي في [الشكل \(٥-٥\)](#).

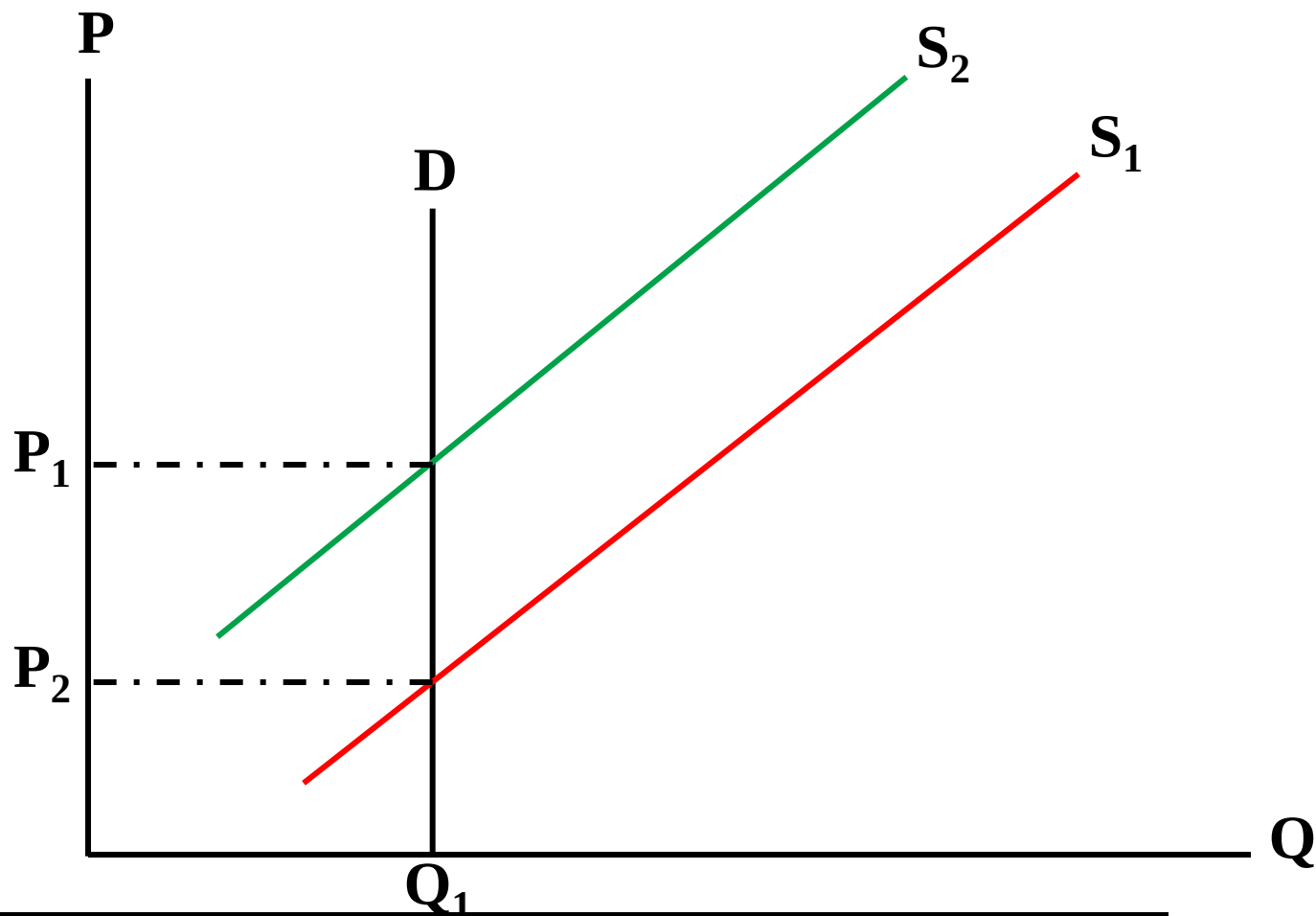
العرض غير المرن تماماً

يفترض في هذه الحالة أن للسلعة منحنى طلب اعتيادي ذي انحدار سالب، ومنحنى عرض غير مرن تماماً يمثل بخط رأسي في [الشكل \(٥-٦\)](#).

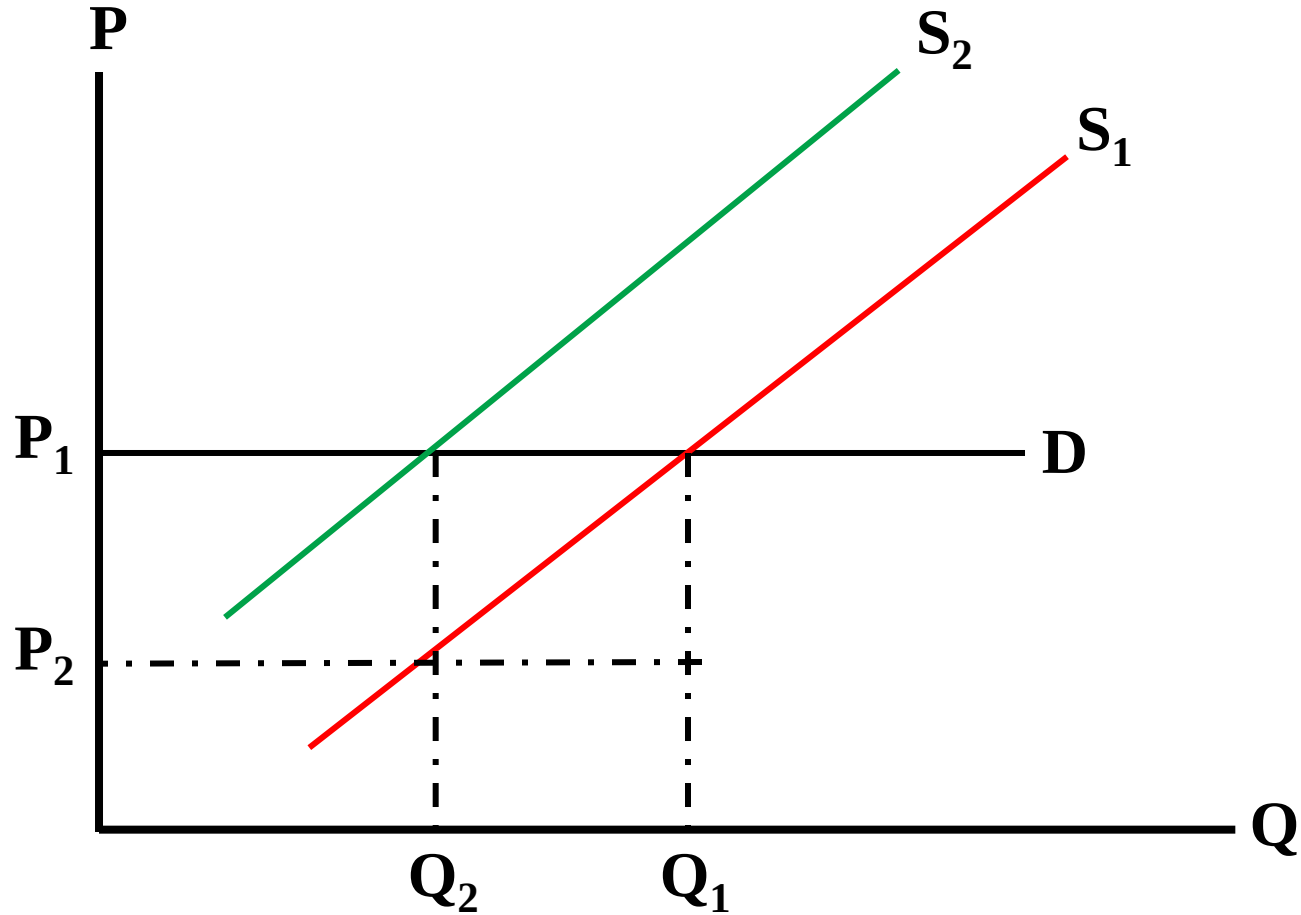
العرض المرن تماماً

في حالة الطلب الاعتيادي والعرض تام المرونة، يكون منحنى العرض خطاً أفقياً عند [الشكل \(٥-٧\)](#).

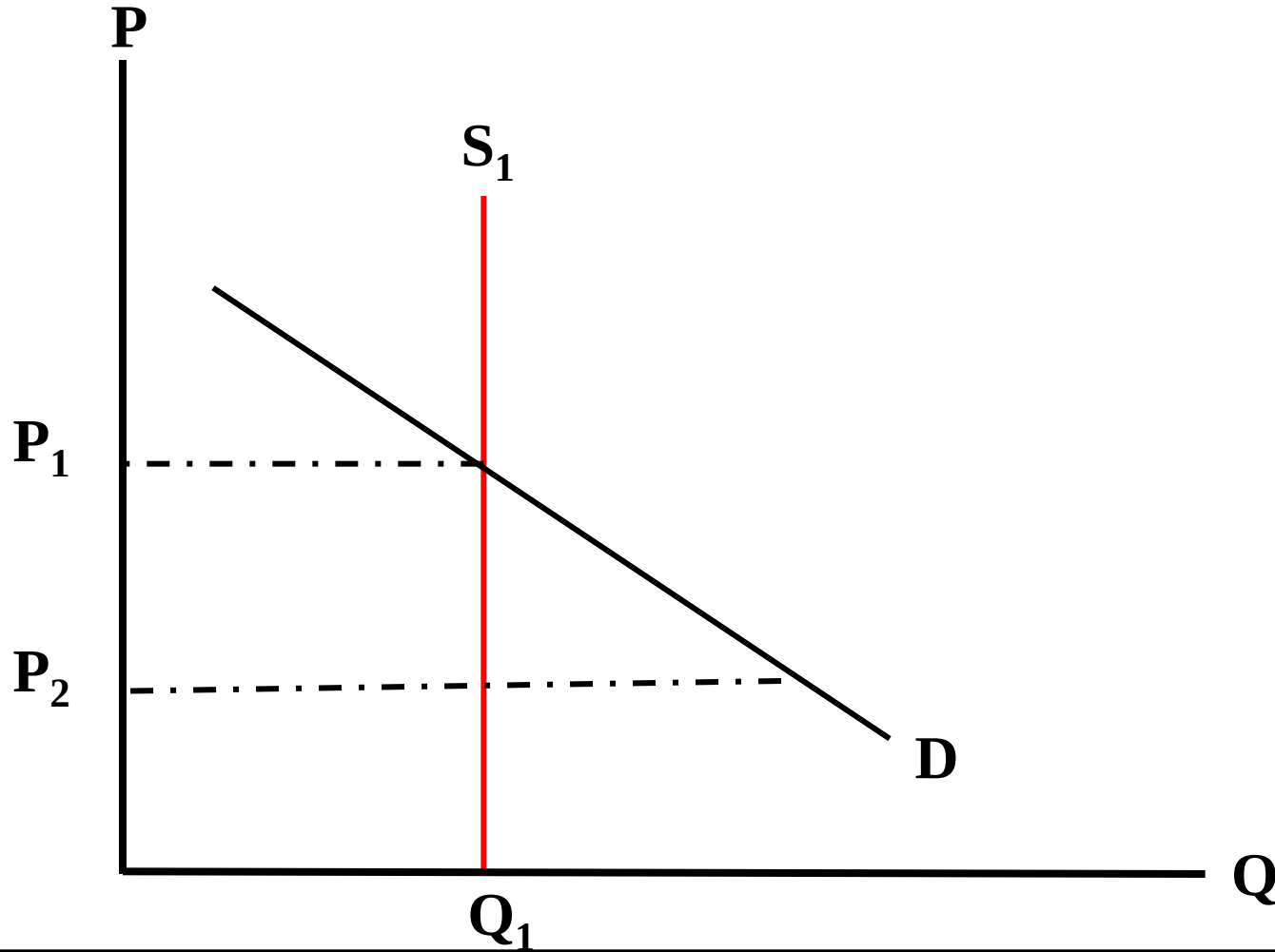




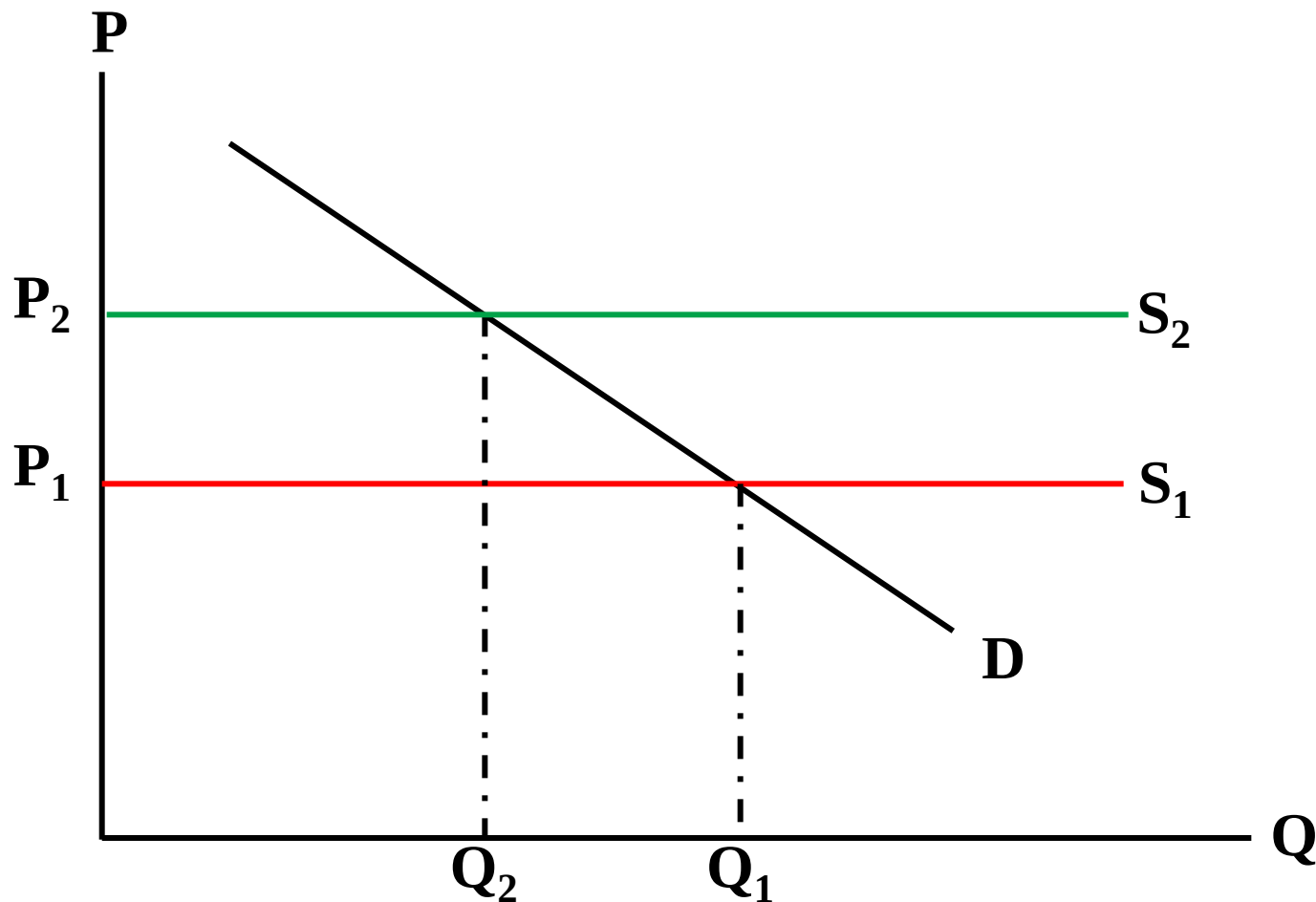
الشكل (٦-٤): في حالة الطلب عديم المرونة يتحمل المشتري الضريبة كاملة ويرتفع سعر المشتري بمقدار الضريبة ولا يسهم البائع في تحمل الضريبة، كما في حالة الأدوية عديمة البدائل.



الشكل (٦-٥): في حالة الطلب المرن تماماً يتحمل البائع الضريبة كاملة وينخفض سعره بمقدار الضريبة، ولا يسهم المشتري في تحمل الضريبة، كما في حالة السلعة ذات البدائل العديدة، حيث يتمكن المشتري من استهلاك البدائل غير الخاضعة للضريبة فيتفادى بذلك تحمل عبء الضريبة.



الشكل (٦-٦): في حالة العرض عديم المرونة يتحمل البائع الضريبة كاملة وينخفض سعر البائع بمقدار الضريبة لعجزه عن تفادي الضريبة بالتحويل إلى السلع البديلة في الإنتاج، غير الخاضعة للضريبة.



الشكل (٦-٧): في حالة العرض المرن تماماً يتحمل المشتري الضريبة كاملة ويرتفع سعر المشتري بمقدار الضريبة، ولا يسهم البائع في تحمل الضريبة، حيث يتمكن البائع من التحول إلى إنتاج أو بيع البدائل غير الخاضعة للضريبة لتفادي تحمل عبء الضريبة.

ساسيات إستقرار دخول المزارعين

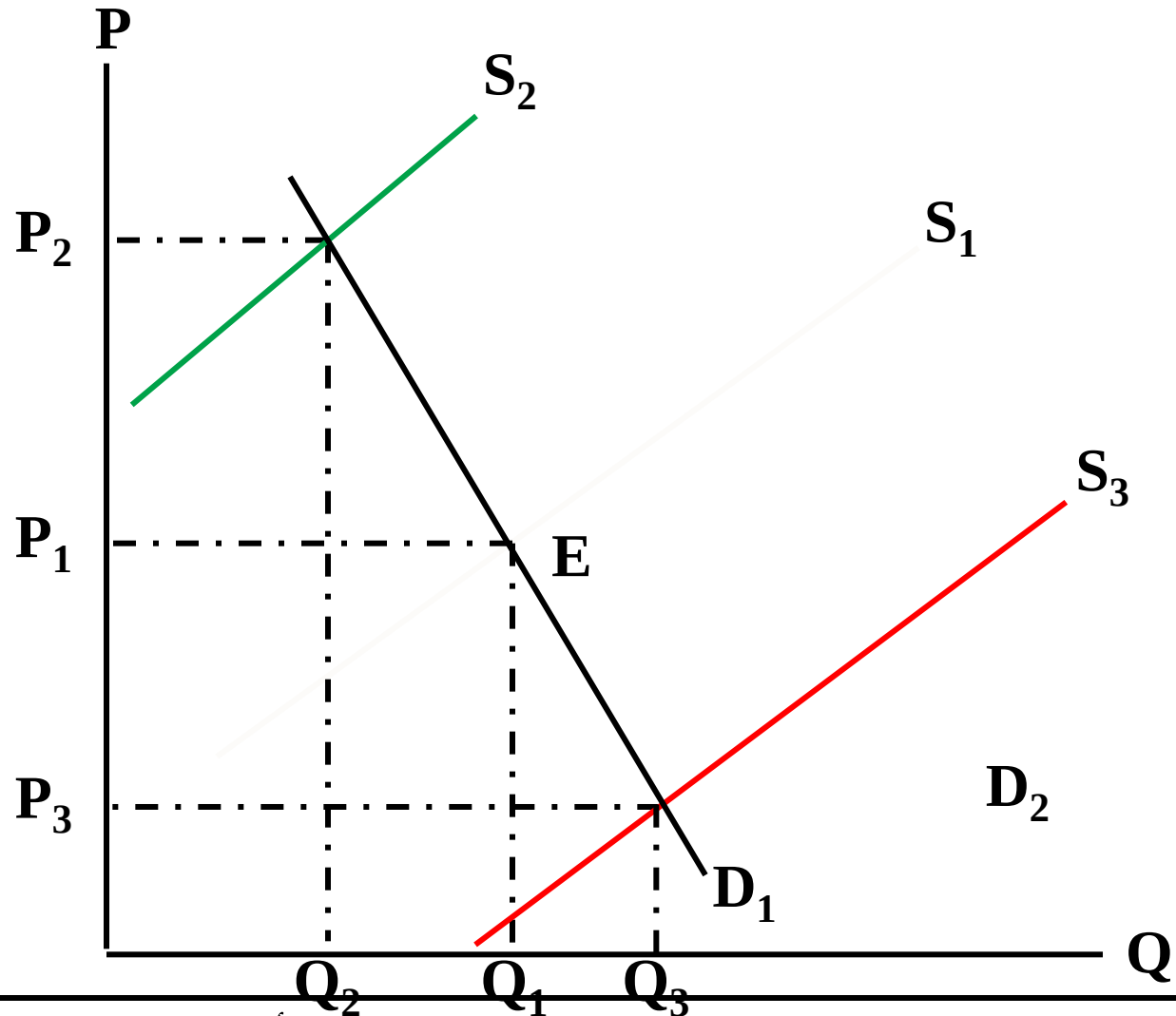
تتقلب أسعار المنتجات الزراعية بدرجة كبيرة في الأمد القصير. ولما كان لتقلبات الأسعار أثر مباشر على تقلبات دخول المزارعين، لذلك فقد لجأت بعض الدول إلى إتباع سياسات اقتصادية تستهدف المحافظة على استقرار أسعار المنتجات الزراعية، وبالتالي دخول المزارعين.

ويوضح الشكل (٥-٨) وضع التوازن المتوقع في سوق إحدى المنتجات الزراعية وليكن القمح في إحدى الدول.

أثر تقلبات الإنتاج على دخول المزارعين

تؤدي المواسم الزراعية الجيدة إلى انخفاض دخول المزارعين، في حين تؤدي المواسم الزراعية السيئة إلى زيادة دخولهم.





الشكل (6-٨): تؤدي تقلبات الإنتاج الزراعي إلى تقلبات في أسعار المنتجات الزراعية ولكن في الاتجاه المعاكس. وكلما انخفضت مرونة الطلب على السلع الزراعية كان أثر تقلبات الإنتاج على الأسعار أكبر.

سياسات إستقرار أسعار المنتجات الزراعية

تتمثل أهم سياسات دعم استقرار الأسعار الزراعية فيما يلي :

✚ **التعويضات:** تعمل الحكومة على الحيلولة دون انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية عن طريق خفض الإنتاج، بتعويض المزارعين عن المساحات غير المزروعة.

✚ **حصص الإنتاج:** وهو نظام لتقييد الإنتاج والحد من زيادة العرض إلى مستويات تهدد بانخفاض السعر عن مستواه المستهدف لاستقرار دخول المزارعين.

✚ **تحديد الحد الأدنى للسعر:** تحديد حد أدنى لأسعار المنتجات الزراعية من أجل حماية دخول المنتجين الزراعيين.

✚ **مخزون موازنة الأسعار:** بناء مخزون من السلع المراد الحد من تقلبات أسعارها بشراء الفائض في سنوات وفرة المحصول، ثم بيع كميات من هذا المخزون في سنوات انخفاض الإنتاج.

